باب الزراعة

استغلال الارض

اركانهُ وكيفياتهُ

(١)

المزارع اما صغيرة او متوسطة او كبيرة . فالمزارع الصغيرة تتمثل في غيطان عامة الفلاحين والغيط الواحد منها لا يزيد غالباً عن بضعة افدنة يستغلها الفلاح بنفسهِ وعائلتهِ

والمزارع المتوسطة تتمثل في غيطان خاصتهم الذين يُسمون في العرف (عمد الفلاحين) وتبلغ مساحة المزرعة منها بضع عشرات من الافدنة يستغلها عادة صاحبها بواسطة عمّال من اصاغر الفلاحين بالمزارعة غالباً او باجرة يومية احياناً

والمزارع الكبيرة تتمثل في الضياع والقرى (العزب والاباعد والجفالك) اما العزب والاباعد فيملكها اعيان البلاد وذواتهم وتبلغ مساحة العزبة او الابعادية منها بضع مئات من الافدنة واما الجفالك فهي المزارع الواسعة التي يملكها امراء الاسرة السلطانية خاصة وتبلغ مساحة الجفلك منها بضعة آلاف من الافدنة فاكثر احياناً . وفي معناها المزارع الواسعة التي تملكها الشركات العقارية

وتستغل المزارع الكبيرة تحت اشراف اصحابها او وكلائهم بادارة موظفين من قبلهم فيزرعون المزرعة لحساب صاحبها (وسية) كما يعبر في العرف بواسطة عمّال من الفلاحين باجرة يومية كما هو الشائع في الجفالك والمزارع الواسعة . او بالمزارعة كما هو الشائع في العزب والاباعد . او بدلاً من ان تزرع وسية كما ذكر تؤجر للفلاحين والغالب ان يجمع بين الامرين في المزرعة الواحدة فيزرع بعضها وسية ويؤجر البعض الآخر وبالتأجير تتجزأ المزارع الكبيرة الى مزارع صغيرة

ونسبة ما يُستغل من الغيطان الصغيرة والمزارع المتوسطة اعظم منها في المزارع الكبيرة اي ان ربع الفدان الواحد من الاولى والثانية اكثر منهُ في الثالثة لاسباب اهمها (١) ان الفلاح يعمل في غيطهِ عمل من يرى ان حال معيشتهِ متوقف على نتيجة عملهِ خصباً وجدباً . وليس كذلك عمل الأجير الذي يعمل لغيرهِ باجرة محدودة يستحقها بعد ساعات معينة سيء

عمله (٢) ان من يعمل لنفسه يكون حرًّا في تكييف عمله وتدبيره حسب الاحوال التي يراها مناسبة لمصلحته و ينتهز الفرص الملائمة لها بدون اي اعتبار آخر غير الفائدة لذاته. وليس كذلك الموظف الذي يراعي اعتبارات تقتضيها ادارة الملك او اهواء رئيسه او حذره من الظنة او الوشايات التي قد تزعزع مركزه (٣) انهُ يسهى للفلاح بطبيعة حاله وحال عياله ان يبذل فيه اكبر مجهود باقل مصروف لانهُ يعمل فيه هو وعائلتهُ ولا يدفع عادةً اجرة لاجير يعاونهُ الاَّ قليلاً و يستفيد من المواشي التي يستعملها في الفلاحة فوائد اخرى اذ يغتذي بلبن بقرته و يتخلص حمارته في شؤونه الاخرى

ان استغلال الارض يستدعي (١) الخبرة بفنون الفلاحة (٢) آداء مطاليبها باوقاتها (٣) الاستقامة في ادارة شؤونها بما تقتضيه المبادئ الحسنة

ان الاساليب العملية المتبعة في فلاحة الارض من ري وحرث و بذر وخف وعزق لم يتوصل حتى الآن الى افضل منها ولكن مما يلاحظ على كثير من عامة الفلاحين

(١) قصورهم او تقصيرهم في اعطاء الارض حقها من الخدمة اذ يختصرون اجراآتها الى اقل ما يمكن فيكتفون بحرث الارض للقطن مثلاً مرتين بدل ثلاث او اربع مرات وكذلك في العزق ولا يعنون باستجادة التقاوي و يؤخرون البذر عن اوانه وكذلك الخف ويسيئون استعمال الماء في الري و يستهينون بصرف الارض على عظم اهميته ولا ينظفون الحاصيل من الفلة او النفاية الخ (ب) جهلهم المعارف التي توَهلهم الى صحة النظر والاستدلال ونبذ الاوهام الشائعة في عرفهم خصوصاً في علاج الزرع من آفاته

يعرف واسعو الاطلاع من الزراع ان من قواعد الفلاحة ما يختلف تطبيقهُ باختلاف مناطق الارض ومراتبها ولذلك قد يخفى على بعض موظفي المزارع الكبرى اذا عملوا في مناطق من الارض لم يختبروها وجه الصواب في بعض الاعمال الزراعية

منذ بضع سنوات اريد تفويط حوض في مزرعة بالجهات البحرية الواطية وكان ناظرها حينئذٍ من اهل الجهات الجنوبية وكان الحوض مزروعاً شعيراً فبعد حصد محصوله وقبل التفويط امر فحرثت الارض حرثاً عميقاً وتركت للتشميس (شراقي) الى ان لوطت وزرعت فنكد زرعها ووجدت انهُ قد زاد هزالها وملوحتها من جراء الكيفية التي اتبعت في حرثها وتشميسها وهي لا تصلح الاَّ في ارض الجهات الجنوبية وشتان ما بين الارضين ففي الارض التي نحن بصددها لوث الحرث العميق تربتها (القليلة السمك) بما اثارهُ من تُربتها (التُربة هي الطبقة التي تحت التربة) العقيمة غير النقية — وزاد طول مدة تشريقها وتشميسها

ملوحتها بما رسب عليها من الاملاح الضارة المتصعدة مع الماء المتبخر من باطن الارض

واحدث في السنة الماضية في مزرعة بالجهات الجنوبية ان ناظرها وهو من اهل الجهات البحرية قسم قطعة ارض بالمصارف لانها كانت اقل خصباً ونقاء مما يجاورها حاسباً ان ذلك يحسنها مع انهُ ليس في منطقتها مصرف عمومي يتصرف اليهِ ماء مصارفهِ ولذلك لم ينشأ عنها فائدة . والمناسب عملهُ في اصلاح مثل هذه القطعة كسح الملوحة الطافية على تربتها ثم تلويطها وتنبيلها وزراعتها برسيماً واشباع ريها وتعهدها بالتنبيل والتشتية اثناء اخلائها من الزراعة حتى تخلو تماماً . وكان المناسب عملهُ في الارض الاولى ريها ثم حرثها حراثة سطحية وغسلها مراراً ثم تلويطها وتنبيلها

ومما يفيد التنبيه اليهِ من مسائل الزراعة التي يختلف تطبيقها باختلاف مراتب الارض ومناطقها ما يأتي

(١) لما كانت الارض الكثيرة الملوحة كالارض المستجدة بالجهات البحرية الواطية احسن ما يخصبها تبويقها بزراعة البرسيم (اذ ان السماد لا يفيدها الأمتى بلغت درجة تقادحها نسبة مخصوصة بل قد يضرها اذا سمدت قبل ان تصل اليها) فالموافق فيها اذا كانت برايب ويراد زراعتها في السنة التالية قطناً ان تزرع بعد البرايب برسيماً سواداً بخلاف ارض الرواتب الحلوة فان الافضل في استغلالها زراعتها ذرة بعد ان تسمد لهُ سيداً كالمعتاد

(٢) اذا كانت الارض المزروعة ذرة ستزرع قطناً في السنة التالية فالاوفق فيها اذا كانت من الارض الحلوة العالية ان تترك بعد الذرة لترويحها او تشميسها وخدمتها باكراً لزراعة القطن زرعة بدرية واذا كانت ليست على درجة عالية من النقاوة من الملوحة فالاوفق ان تزرع برسيماً تحريشاً او تحرث وتغسل الغسلة المعروفة بالتشتية او الدمس او التطويب

(٣) الارض عقب زراعة الرز الدنيبة وان كانت قد ازال الصرف ملوحتها (الاملاح الضارة) لكنهُ قد تزح بعض خصوبتها (الاملاح النافعة) ولذلك كان لا بد لفائدة الزرعة التالية من زراعتها برسيماً او تسميدها بكمية وفيرة من السماد البلدي

(٤) السماد الكيماوي (نترات الصودا) يترك في الارض جانباً من الاملاح المضرة ولكن تأثيرها لا يكاد يحسّ بهِ في الارض الجنوبية لارتفاعها وجودة خواصها الطبيعية وكذلك في الارض الحسنة الصرف اما الارض السيئة الصرف بالجهات الواطية فانهُ كما شاهدت يسبب (نمرتها) ولذلك يستحسن تجنب تسميدها بهِ

(٥) ارض الرواتب الحلوة كلما زاد تفتت تربتها بالحراثة كان ذلك انجب لزرعها بخلاف الارض المزيلة فانهُ يكتفى فيها من الحراثة وتفتيت التربة باقل مما يكتفى في تلك

(٦) ليس الغرض من العزيق ابادة الحشائش فقط كما يظن بعض عامة الزرّاع بل توفير رطوبتها للزرع حتى يمتنع توالى ريهِ او يمكنهُ ان يصبر على شح المشاوبات ولذلك فان تأخيرهُ عن الوقت المناسب لهُ ضرر والذي يعمل منهُ قُبيل الري بقليل كما يجري احياناً يكون قليل الفائدة

(٧) اشتهر القول بوجوب تخفيف ري القطن ابان الفيضان ولم يذكر احد افضل ما وجد نافعاً في تطبيق هذه القاعدة في مراتب الارض المختلفة وهاك ما احسبهُ مناسباً • بعد ري القطن من بوادر الفيضان اوائل اغسطس يمنع عنهُ الري اما في الجهات البحرية الواطية فيستمر المنع حتى يجني القطن الجنية الاولى اي يبقى بدون ري من ٦ — ٧ اسابيع وفي الارض المتوسطة يمنع الري من ٤ — ٥ اسابيع وفي الارض العالية من ٣ — ٤ اسابيع اي ان الارض الخفيفة (الصفراء) تكون مدة المنع فيها اقل اسبوعاً منها في الارض الثقيلة (السوداء)

(٨) اكثر ما تنجح الزراعة البدرية في المزروعات الصيفية بالجهات العالية على الخصوص واكثر ما تلزم الزراعة البدرية في المزروعات النيلية والشتوية في الجهات البرية الواطية

هذا بعض من كل مما يمكن ايرادهُ في هذا الموضوع نكتفي بهِ اذ الغرض الدلالة وتوجيه النظر لا الاستقصاء وكما تختلف الظروف بين منطقة ومنطقة كذلك تختلف بين غيط وغيط

والى هنا كان كلامنا باعتبار اننا نريد ان نستغل ارضنا باحسن ما نعرف حتى الآن من اصول الفلاحة واساليب تطبيقها • اما التوسع والتفنن والاستزادة في هذه الاصول والاساليب وتطبيقها فهي على ما ارى من اختصاص غيطان التجارب والمعاهد الزراعية المتوفرة على الابحاث الفنية علماً وعملاً حتى اذا انتهى البحث الى قاعدة زراعية يحسن العمل بها يصير تداولها بين الزراع العمليين

وهناك كثير من المسائل الزراعية المفيدة في تخصيب الارض وترقية الزراعة يستطيع اصحاب المزارع الواسعة العمل بها وترقيتها عن مستواها الحاضر ولكنهم مقصرون فيها كانتخاب النقاوي من اجود النباتات المزروعة في اخصب البطان المخدومة خدمة متقنة وكالعناية في صناعة السماد البلدي وترقية تربية الاغنام والماشية وصناعة الدريس الخ الخ

احمد الالفي

الصادرات الزراعية والواردات

صدر تقرير الجمارك عن التسعة الاشهر الاولى من هذه السنة وفيهِ قيمة ما صدر فيها وما ورد من الحاصلات الزراعية ومقابلة ذلك بما يماثلهُ في العام الماضي وهاك جدولاً بأهم الصادرات وثمنها بالجنيه المصري

	سنة ١٩١٥		سنة ١٩١٤	
	المقدار	الثمن	المقدار	الثمن
القطن	١٨٧ ٠٠٠ ٤ قنطاراً	١١ ٠٩٣ ٨٠٠ جنيهاً	٥٨٩ ٠٠٣ ٤ قنطاراً	١٤ ٨٢٤ ٢٨٣ جنيهاً
بزرة القطن	٢٤١ ١١٩ ٣ اردبا	١٨٥٤ ٠٠٥ »	٥٠٠ ٦٣٨ ١ اردبا	٢٦٣ ٤٤٢ ١ »
السكر	٥ ٠٢٢ ٠ طنا	١٥٥ ٤٧٣ ٠ »	٢٤١ ٢٢١ ٠ طنا	٢٢ ٠٥٩ ٠ »
القمح	٤٠٦ ٢٦٦ ٠ ارادب	٤٦٠ ٣٦٧ ٠ »	٥٧١ ٠٠٠ ٠ اردبا	٨١٢ ٠٠٠ ٠ »
البيض	٠٠٠ ٠٢٥ ١٨٠ بيضة	٧١٢ ٣٥٤ ٠ »	٢٦٦ ٠٠٠ ١٣٥ بيضة	٩٤٦ ١٨٧ ٠ »
البصل	٤١٦ ٠٠٦٦ ٠ طنا	٨٨٦ ٢٤٧ ٠ »	٩٧٦ ٠٥٦ ٠ طنا	٢٩١ ٣٤٨ ٠ »
كسب البزرة	٨٨٢ ٠٣٤ ٠ »	٨٨٢ ٣٢٤ ٠ »	٨٩٧ ٢١٨ ٠ »	٨٩٧ ٢١٨ ٠ »
الذرة	٥٨٩ ٠٢٩١ ٠ اردبا	٨١٨ ٢٤٧ ٠ »	٩٦٥ ٠٠٠ ٠ اردبا	٨٩١ ٠٠٠ ٠ »
الجاود	٢٨٣ ٠٢٢٦ ٠ »			٤٦٦ ١٧٣ ٠ »
الكتان	٩٨٧ ٠٠٣ ٠ طنا	١٢١ ٢٠٦ ٠ »	١٧٥٧ ٠٠٠ ٠ طنا	٥٣٩ ١١٧ ٠ »
الفول	٥٣٠ ١٩٧ ٠ اردبا	٢٢٢ ٢٠٩ ٠ »	٩٨٧ ٠٠٣ ٠ اردبا	٠٦٨ ٠٠٠ ٤ »
العدس	٢٣٠ ٠٧٧ ٠ »	٨٠٧ ١٣٩ ٠ »	١٣٨ ٠٠٠ ٣ »	٤٦٣ ٠٠٠ ٣ »
زيت القطن	٦٦١ ٤ ٠ طن	٦٧٧ ٠٧٤ ٠ »	٨١٨ ٠٠٤٠ ٠ طنا	٥٧٩ ٠١٠ ٠ »
الصمغ	٤٥٠ ٥٤٥ ٠ كيلو	٦٦٣ ٠١٥ ٠ »	٥١٣ ٤٤٨ ٠ كيلو	٦٦٣ ٠١١ ٠ »

فالصادرات التي نقصت قيمتها هي القطن وزبتهُ والبصل وسائر الصادرات زادت قيمة ما صدر منها في هذه الاشهر التسعة على قيمة ما صدر في الاشهر التسعة الاولى من العام الماضي. اما القطن فسبب النقص فيهِ نقص سعرهِ فقد صدر منهُ في العام الماضي ٤ ٠٠٣ ٥٨٩ قنطاراً وصدر منهُ هذا العام ٤ ٦٠٠ ١٨٧ قنطاراً اي ان صادرات هذا العام تزيد على صادرات العام الماضي نحو ستمائة الف قنطار ولولا هبوط سعرهِ في الاشهر الاولى من هذه السنة لزاد ثمن ما صدر منهُ هذه السنة على ثمن ما صدر في السنة الماضية نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات

اما الواردات الزراعية التي يمكن الاستغناء عنها بحاصلات القطر فاهمها ما يأتي :

	سنة ١٩١٥	سنة ١٩١٤
الغنم والمعزى	٥١٦ جنيهاً	١٠٨٣٤٥ جنيهاً
السمن والزبدة	٤٨٣٠٩ »	٠٧٩٤٥٠ »
الجبن	١٦٨١٤٣ »	١٣٨٤١٠ »
القمح	٠١٧٨٦٠ »	٠٢٥٤١٠ »
الذرة	١٦٦ »	١٠٥٧٣٤ »
الشعير	٢٨٨٦٤ »	٠٦٦٠١٦ »
الرز	٢٤٥٢٧٦ »	٣٥٧٩٢١ »
الدقيق	٤٠٧٦٣٩ »	١٢٣٩٠٧١٤ »
السكر	١١١٤٦٩ »	٠١٤٢٠٠٧ »

وقد نقصت كلها ولم يزد الأ الجبن واكثر الزيادة في السكر لا في المقدار وواضح من ذلك ان في طاقة القطر ان يستغني بمحاصلاته الزراعية عن اكثر ما يرد اليه من الخارج وان يصدر بعضها ايضاً ولكن هل يستطيع ذلك اذا عاد الى توسيع زراعة القطن كما كانت وهل ما وفّره في ثمن الدقيق وسائر الحبوب وهو نحو مليون ونصف من الجنيهات في السنة وما زاد في ثمن صادراته هذه وهو نحو مليون جنيه يقوم مقام ما خسرهُ بتقليل زراعة القطن · فان نصف مليون الفدان التي كانت تزرع قطناً عادةً ولم تزرع في العام الماضي يبلغ ثمن محصولها من قطن و بزرة نحو عشرة ملايين من الجنيهات فليس من الحكمة ان تمنع زراعة القطن منها والخسارة من ذلك عشرة ملايين من الجنيهات لكي تزرع حبوباً فتكتسب البلاد نحو مليونين ونصف مليون ثمن دقيق وحبوب

اصدار الحبوب

وجدنا بعيد كتابة السطور المتقدمة وقبل طبعها ان الغرفة التجارية المصرية مهتمة بجعل الحكومة تمنع اصدار الحبوب من البلاد · ولكن من يجهل الآن في القطر المصري من اعلى الصعيد الى آخر الوجه البحري يتعجب من خصب زراعة الذرة فيه واتساع نطاقها ولا يعجب اذا جاء محصولها هذه السنة زائداً اربعين في المئة على محصولها في الاعوام الماضية فماذا يصنع القطر بالذرة التي تزيد على مقطوعيته · والذين يطلبون عدم اصدار الحبوب يقولون انهم يطلبون ذلك رحمة بالفلاح ولكن الفلاح بائع لا مشترٍ واحبُّ ما عليه ان تصدر الحبوب من القطر وترتفع اسعارها حتى يبيع ما يزيد على مؤونته بثمن غالٍ ويسدد ما عليه من الاموال

موسم القطن

كثر اختلاف الناس في تقدير موسم القطن في القطر المصري وفي اميركا اما الموسم المصري فمن رأي وزارة الزراعة انهُ يبلغ ٤٨٦٣٠٠٠ قنطار . ومن رأي كثيرين من كبار المزارعين انهُ ينقص عن اربعة ملايين ونصف او لا يزيد عليها ويقول فريق منهم انهُ قد يبلغ اربعة ملايين وثلاثة ارباع المليون لا لان متوسط محصول الفدان كما قدَّرتهُ وزارة الزراعة ٣٫٩٩ قنطار في الوجه البحري و ٤٫٤٠ قنطار في الوجه القبلي بل لان زمام الزراعة اكثر كثيراً مما قدَّرهُ الصيارفة . اما متوسط محصول الفدان فقل كثيراً بسبب فتك الدودة القرنفلية دودة بزر القطن . فان اطيانًا من اجود الاطيان كان اللوز في لطنها كثيراً جدًّا حتى حسب اصحابهُ ان محصول الفدان منها لا يقلُّ عن عشرة قناطير الى ثمانية لم يبلغ محصول الفدان منها ثلاثة قناطير ولما جمع قطنها ووضع في الشمس ليجف خرج الدود القرنفلي منهُ حتى غطاهُ

ولا يخفى ان لتقدير الموسم كل سنة تقديراً قريباً من الصحة على قدر الامكان لازم لكي لا يُغبن المزارع ولا التاجر في سعر القطن ولما كان هذا التقدير مبنيًّا على معرفة المساحة المزروعة بالضبط الكافي وتقدير متوسط محصول الفدان بما يمكن من الصحة وجب على الحكومة ان تبذل اقصى جهدها في معرفة المساحة المزروعة قطنًا سنة فسنة ثم ان ذلك صعب المنال ولا يمكن الوصول الى معرفة المساحة بالدقة التامة ولكن لا يحتمل ان تبعد النتيجة عن الحقيقة ١٤ في المئة كما حدث الآن فان احصاء صيارفة الحكومة جعل المساحة ١١٨٦٠٠٠ فدان والتقارير التي وردت على الحكومة جعلت المساحة ١٣٥٠٠٠٠ فدان والفرق بينهما ١٦٤٠٠٠ فدان او نحو ١٤ في المئة من التقدير الاقل

اما تقدير محصول الفدان فيجب ان يعتمد فيهِ على ما يرى بعد ما يتم فتك الدود وسائر الآفات الجوية ويجب ان يطرح منهُ السكرتو لان نسبتهُ تختلف باختلاف فتك دود اللوز ودود البزر وثمنهُ يخس جدًّا فعدمهُ في جملة المحصول يزيد مقدارهُ ويخس ثمنهُ

هذا من حيث الموسم المصري اما الموسم الاميركي فيظهر مما ورد عنهُ اخيراً انهُ اصغر محصول نتج في السنين الاخيرة وقد لا يبلغ احد عشر مليون بالة

الدودة القرنفلية

نخاف ان الوسيلة التي استعملتها الحكومة الآن لاستئصال الدودة القرنفلية وهي حرق

لوز القطن او اطعامهُ للغنم والمعزى لا تفي بالمرادتماماً لانهُ لا ينتظر الجري عليها بالدقة التامَّة في كل مكان ولان قراش هذا الدود منتشر الآن في القطر فقد رأينا قبيل كتابة هذه السطور لوزاً جديداً من لوز القطن تمَّا عقد منذ بضعة ايام وفتحناهُ فاذا في اللوزة منهُ ثلاث دودات او اربع من الدود الصغير الابيض الذي يصير قرنفلياً اذا كبر . وذلك دليل على ان قراش هذا الدود طائر الآن في القطر المصري وما ادرانا ان نسلهُ لا يبقى مستكنًّا في اماكن مختلفة الى ان يظهر موسم القطن التالي

افليس في الامكان ان يُفتَّش عن آفة طبيعيَّة لهذا الدود كالمرض الذي اصاب دود القطن فيمرض ويسقم ويموت او يقل نسلهُ الى ان يتعرض . وطالما الحشرات في وزارة الزراعة لا يخفى عليهم ذلك فعسى ان يكونوا مهتمين بالتفتيش عن مرض مثل هذا . وحبذا لو اعلنت وزارة الزراعة انها تعطي جائزة كبيرة لمن يكتشف هذا المرض او وسيلة اخرى تخلص القطن من هذه الآفة

اصدار الحاصلات

القطر المصري قطر زراعي محض واهل الزراعة يبيعون الحاصلات الزراعية لا يشترونها وان اشتروا شيئاً منها فانما يشترون ما يقل محصولهُ عندهم عن مقطوعيتهم . وقد يربحون احياناً باصدار صنف ما من حاصلاتهم الزراعية وجلب ذلك الصنف عينهِ من بلاد اخرى اذا كان في بيع الاول وابتياع الثاني فائدة مالية كما كان يحدث وقت اصدار الرز المصري وجلب رز غيره . ولا يخطر على بال حكومة من الحكومات ان تمنع اصدار الحاصلات الزراعية اذا كانت بلادها زراعية كما لا يخطر على بالها ان تمنع اصدار المصنوعات اذا كانت بلادها صناعية الا لسبب خصوصي يفوق الربح المالي كأن تمنع اصدار القمح الى بلاد معادية لها او البارود الى بلاد تحاربها . ولذلك يأخذ منا العجب كل مأخذ كلما طلب بعض التجار او الكتَّاب منع اصدار الحاصلات الزراعية من القطر المصري كأننا نعطي هذه الحاصلات لغيرنا مجاناً ولا نأخذ ثمنها ذهباً وفاجاً . وقد جاريتهم الحكومة في العام الماضي فكانت النتيجة ان هبط سعر القمح والذرة هبوطاً فاحشاً تضرر بهبوطها كل اهالي القطر تقريباً ولم يربح الا بعض التجار الذين تبضعوا منها حتى اذا اباحت الحكومة اصدارها بعد ذلك وارتفع سعرها ربحوا ربحاً طائلاً . فعسى ان لا تفعل الحكومة هذا العام ما فعلتهُ في العام الماضي